القمة العالمية للعمل الإنساني

المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا

أبيدجان، كوت ديفوار، بين ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤

ملخص الرؤساء المشاركين

عقدت المشاورة الإقليمية للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) لغرب ووسط أفريقيا في أبيدجان، كوت ديفوار، بين ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤. وشارك في رئاسة المشاورة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة كوت ديفوار، ممثلتين الفريق التوجيهي الإقليمي. وتماشيًا مع نهج أصحاب المصلحة المتعددين لعملية عقد مؤتمر القمة، فإن المشاورة قد جمعت ١٩٥ مشاركًا من ٢٤ دولة. وقد تضمنت هذه المشاورة تمثيلاً عن المنظمات الإقليمية، والحكومات المحلية والوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المتضررة، والمجتمع المدني المحلي والدولي، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ووسائط الإعلام، والحكومات المانحة، ومنظمات الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشاورة قد تم تنظيمها بحيث تدور حول الأربعة مواضيع الخاصة بمؤتمر القمة، كما تناولت القضايا الشاملة وقت ظهورها. وجدير بالذكر أن المشاركين قد قاموا بعملهم من خلال مجموعات لمناقشة الاحتياجات الإنسانية المتنوعة في المنطقة، ولإيجاد حلول بشأن التوصيات الخاصة بكيفية التصدي للتحديات الإنسانية المستقبلية. وقد تضمنت المناقشات العديد من المسائل مثل طريقة معالجة الفجوة بين الإنذار المبكر والاستجابة، وخاصة فيما يتعلق بالصدمات الموسمية والمتكررة بالمنطقة؛ كما تضمنت المناقشات ارتفاع معدل المخاطر الإنسانية في المناطق الحضرية وكيفية توفير دعم أفضل للتصدي لمشاكل البلديات والمجتمع المدني؛ وكيفية تطبيق المساءلة فيما يتعلق بالأشخاص المتضررين قبل كل شيء؛ وكيفية القيام بالعمل الإنساني الفعَّال والقائم على المبادئ في حالات النزاع في المنطقة.

يُسلط هذا الملخص الضوء على بعض التوصيات الناشئة. سيحتوي تقرير التشاور المتعمق، الذي سينشره الفريق التوجيهي الإقليمي في غضون الأسابيع القادمة، على مجموعة كاملة من التوصيات والملاحظات العامة. يشجع الرؤساء المشاركون الجهات الفاعلة الإقليمية على القيام سريعًا بتحويل عدد من التوصيات إلى برامج وإجراءات محددة.

مرجع الصورة:
غاو، مالي، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤.
UN Photo/Marco Dormino

ترجمة غير رسمية

الموضوع ١: الفعالية الإنسانية

وقد سلطت المشاورات الأولية التي سبقت مشاورة أبيدجان الضوء على أهمية دعم المنظمات غير الحكومية الوطنية في بناء قدراتها لتتمكن من الاستجابة للأزمات الإنسانية، ولمشاركة المعلومات وبناء شبكات من المنظمات على المستوى الوطني بأنحاء المنطقة، ومشاركة المنظمات الدولية في مسائل التمويل والتنسيق لإسهامات الجهات الفاعلة المختلفة المشتركة في العمل الإنساني. وكذلك اعترفت المشاورات بدور الجهات المحلية الفاعلة ومنظماتها الحالية وشبكات التواصل الاجتماعي، باعتبار هذه الجهات هي أول من يبادر بالاستجابة حالة وقوع أي أزمة، كما اعترفت بأهمية ضمان إرساء طرق للتواصل مع القادة المحليين قبل حدوث أي أزمة، مع توفير المعلومات الخاصة بالإنذار المبكر والمساعدة المتاحة في نسق يمكِّن من الوصول إليها، والحرص على توفيرها للأشخاص المتضررين باللغات التي يتحدثون بها. وقد تضمنت مشاورة أبيدجان الإقليمية توصيات إضافية تذكر فيما يلي:

- يجب إضفاء قدر أكبر من المرونة على العمل الإنساني كي يتلاءم مع الأنواع المختلفة من الأزمات، مثل الكوارث الطبيعية أو حالات النزاع، وكي يتمكن من تبني نُهُج جديدة أكثر فاعلية.
- ينبغي أن تقوم الدول بإنشاء أطر قانونية تدعم العمل الإنساني أو تعزيز الأطر القائمة بالفعل، كما ينبغي على الدول أن تحدد بوضوح المؤسسات الحكومية المسؤولة عن المهام المختلفة الخاصة بالتأهب للحالات الإنسانية والاستجابة لها، وعلى الدول كذلك أن توفر الموارد الملائمة لتلك المؤسسات.
- يجب أن يختص العمل الإنساني بالسياق المحلي والاحتياجات الإنسانية المحلية، وينبغي كذلك على البرامج أن تتضمن نظامًا واضحًا للتواصل مع الأشخاص المتضررين ولاستقبال آرائهم، بما يضمن تلبية احتياجاتهم والأمور التفضيلية بالنسبة لهم.
- يجب أن تعمل الجهات الإنسانية الفاعلة مع المانحين في مجال العمل الإنساني بهدف تعزيز عملية تنسيق شروط المانحين، ولضمان إمكانية مواءمة التمويل الموجه للعمل الإنساني بمرونة مع الاحتياجات المتغيرة، ولضمان تقديم التمويل في الوقت المناسب. ويقتضي ذلك تقديم تقرير بسيط حول الأمر يتم إعداده بشكل مناسب.
- ينبغي إرساء آليات إقليمية تضمن توفير التمويل بطريقة أكثر مرونة وفي الوقت المناسب بهدف التأهب للحالات الإنسانية والاستجابة لها، خاصة فيما يتعلق بالمنظمات الوطنية والمحلية.

الموضوع ٢: إدارة المخاطر والحد من التأثر بها

كما سلطت المناقشات الضوء على التحديات والمخاطر الكبرى التي تواجهها المنطقة. وقد توصل المشاركون إلى طرق لتحسين أنظمة الإنذار المبكر المختلفة وتحقيق تنسيق أكبر فيما بينها. كما ركز المشاركون كذلك، وبشكلٍ خاص، على الحاجة إلى تحقيق التواصل بطريقةٍ أفضل مع السكان المعرضين للخطر. كما أولت المجموعات اهتمامًا بالمخاطر الكبرى الجديدة، مثل أمراض الماشية والمحاصيل والأوبئة، وكيفية الانتباه إليها.

ومن بين المخاطر الأساسية التي تواجهها المنطقة الصدمات الموسمية والمتكررة التي تشكل تهديدًا بالنسبة لها —وهي تنجم عن حالات الجفاف، وانعدام الأمن الغذائي. وليس هذا كل شيء، بل يتضمن الأمر أيضًا الفيضانات، وتفشي الأمراض، وسوء التغذية. وتتطلب معالجة هذه المخاطر سد الفجوة بين الإنذار المبكر والعمل المبكر، وتشكيل سبل أفضل للتضامن فيما بين أصحاب المصلحة كي يكونوا على استعداد أكبر لمواجهة هذه المخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن التحضر هو الآخر يعد أحد العوامل المسببة لهذا الأمر، مما يتطلب تحقيق مشاركة متزايدة مع المجتمعات والسلطات المحلية، لتكون مستعدة بشكل أفضل للتعامل مع الأزمات الإنسانية. وأخيرًا، تم توجيه الانتباه إلى تحسين طرق إدارة التشرد الناتج عن حالات النزاع، وبناء قدرة الأشخاص على مواجهة الأزمات طويلة الأمد.

التوصيات:

- ينبغي أن تقوم الحكومات بتطوير الوكالات الوطنية لإدارة المخاطر، التي تتم قيادتها على مستوى وزاري رفيع، ويتم تمويلها محليًا، وهذا الأمر يحقق تنسيق العمل فيما بين الوزارات، وشركاء عملية التنمية، والشركاء في مجال العمل الإنساني، ويتضمن ذلك تقديم تقييم متكامل يراعي الأولويات حول المخاطر والتأثر بالأخطار بشكل سنوي.
- ينبغي أن تتحمل الحكومات مسؤولية متزايدة بشأن التأهب للصدمات الموسمية والمتكررة والاستجابة لها، مع تركيز جهود الجمعيات الإنسانية على تلبية الاحتياجات اللازمة لها.
- ينبغي أن تقوم الحكومات والمانحون بزيادة مساهمة الميزانيات الوطنية في بناء القدرة والمساعدة الإنمائية. يعد تحديد الأهداف واحدًا من الطرق المحتملة للمضي قدمًا نحو هذا الأمر.

- ينبغي على مختلف الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تخطط لأنظمة الإنذار المبكر الموجودة في المنطقة وأن تقوم بمراجعتها، لتحسين فعاليتها وتقوية الروابط الداخلية الخاصة بها.
- ينبغي على الحكومات الوطنية، إلى جانب توفر الدعم الدولي عند الحاجة، أن تقوم ببناء قدرة السلطات المحلية والبلدية لتحديد المخاطر الإنسانية في المناطق الحضرية، ومنع حدوثها، والاستجابة لها، من خلال إجراءات تشتمل على تدريب الموظفين، ووضع خطط الطوارئ للمخاطر المتعددة، وزيادة استثمار ميزانيات البلديات في مجال إدارة المخاطر.
- ينبغي على أصحاب المصلحة جميعًا القيام بتحسين طرق إعلام السكان المعرضين للخطر بمعلومات الإنذار المبكر، من خلال تطوير سبل استخدام الإذاعة، والوسائل التقليدية، والتكنولوجيا الحديثة، وإنشاء آليات اتصال بحيث يتمكن الأشخاص المتضررون من إبلاغ الحكومة والوكالات الأخرى باحتياجاتهم.

الموضوع ٣: التحول من خلال الابتكار

من شأن الخبرات المتعلقة بعملية الاستجابة للأزمات المتضاعفة في غرب ووسط أفريقيا أن تنشئ بيئة ملائمة للمنظمات والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، كي تقدم تكنولوجيا حديثة وتتبناها، وتكوِّن شراكات مع مختلف الجهات الفاعلة، وتضع نُهُجًا جديدة، وتتخذ آليات أفضل من أجل التعلم المشترك ومشاركة الأفكار المبتكرة. وعلى الرغم من وجود حواجز معروفة تعيق الابتكار، مثل الالتزام بالتصرف بشكل سريع لإنقاذ حياة الأشخاص بموارد محدودة، لا تزال هناك فرص عديدة موجودة بالفعل بالمنطقة — مثل تعدد المانحين، والجهات الفاعلة الجديدة في مجال الاستجابة، والشراكات القائمة مع مختلف القطاعات والتطورات التكنولوجية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وفي هذا الصدد، حددت المشاورة بعض التحديات التي تعيق الابتكار وتضمنت تطبيق الدروس المستفادة، وتحديد الابتكارات (بالأخص تلك النابعة من المجتمعات المتضررة ذاتها)، وجمع أدلة حول الابتكارات الناجحة، وزيادة المبادرات الأصغر حجمًا، وجلب الممولين والمبتكرين المحليين معًا، وتعزيز الشراكات. وعلى الرغم من ذلك فهناك ترحيب من المنظمات المساعدة والمنظمات الإنسانية بتضمين العادات والممارسات الخاصة بالسكان المتضررين ضمن مفهوم الابتكار، مما يعكس الأهمية القصوى للملاءمة الثقافية والحساسية الثقافية. كما سلطت أيضًا المناقشات التي دارت أثناء المشاورة الضوء على الحاجة إلى التحول الرئيسي في النهج الذي سيسمح بإشراك القطاع الإنساني، ودمجه في العمل بشكلٍ أفضل، وبناء المشاريع استنادًا إلى المبادرات الحالية التي وضعها السكان المتضررون بأنفسهم.

التوصيات:

- تقوم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالتخطيط لإنشاء مراكز التفوق الإقليمية لتقديم المساعدة الإنسانية وتعزيز ذلك، حيث إن هذه المراكز تحترف تطوير أفضل الممارسات، وإنشاء شبكات ممارسين للقطاعات الأساسية. تضمن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تحقيق طرق تعلم العمل الإنساني وتبادله بشكلٍ أفضل فيما بين هذه المراكز الإقليمية.
- يتم بناء شبكة لتعلم طرق التأهب والاستجابة للحالات الإنسانية وتبادلها فيما بين المنظمات الإقليمية (على سبيل المثال، إنشاء برنامج تبادل بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)).
- تنشئ المنظمات الإنسانية صندوق ابتكار إقليميًا للمساعدة في الربط بين المبتكرين المحليين والقطاع الخاص من ناحية، وبينهم وبين المنظمات التي يمكنها المساعدة في زيادة الابتكارات من ناحية أخرى.
- تضع المنظمات الإنسانية خطة لتحقيق الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعمل على تعزيز ذلك، حيث إنها تعمل بشكل جيد في مجالات التنمية والعمل الإنساني بالمنطقة، كما تحدد المنظمات الإنسانية كيفية توسيع تلك الشراكات وزيادتها للتصدي للتحديات الإنسانية.
- تبني الجهات الإنسانية الفاعلة شبكة لتعلم طرق التأهب والاستجابة للحالات الإنسانية وتبادلها فيما بين المنظمات الإقليمية.

- تقوم المنظمات الإنسانية بإنشاء منصة دائمة لعقد الشراكات بالمنطقة، بالتعاون مع القطاع الخاص، مما يسمح بتحول وجهة تركيز الشراكات من مزايا تنافسية إلى مزايا تعاونية (من خلال تحديد منافع مشتركة للتعاون)، وإنشاء إطار عمل مشترك للتعاون، والسماح بإشراك كيانات القطاع الخاص في تحديد الموارد والقدرات التي يمكنها تقديمها بشكلٍ استباقي من أجل الاستجابة الإنسانية في المنطقة.
- تجري المنظمات الإنسانية دراسة لزيادة استخدام الأساليب الابتكارية من أجل إيجاد طريقة للوصول إلى السكان المتضررين (على سبيل المثال، تلقي آراء الأشخاص عبر الرسائل القصيرة، واستخدام الطائرات غير العسكرية بدون طيار، والتحويلات النقدية).

الموضوع ٤: تلبية احتياجات الأشخاص في حالات النزاع

لقد شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة العديد من النزاعات، واستمرت أربعة نزاعات منها (في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي ونيجيريا). تضمنت المسائل الرئيسية وجود عدد كبير من المشردين، وعمليات حفظ السلام من خلال ولاية شديدة القوة لحماية المدنيين (بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية "MONUSCO")، أو من خلال ولاية الاستقرار (مالي)، والجماعات المسلحة التي يصعب الوصول إليها أو تفكيكها (مثل، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، وبوكو حرام، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR)/ميليشيات "أنتي بالاكا"، وائتلاف سيليكا). في أغلب الحالات تكون هناك صعوبات في وصول المساعدة الإنسانية، ليس فقط بسبب المسائل الأمنية ولكن أيضًا لوجود تحديات لوجستية (جمهورية أفريقيا الوسطى). تشهد المنطقة سلسلة من النزاعات الممتدة (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، منها نزاعات تصاعدت في السنوات الأخيرة (جمهورية أفريقيا الوسطى، ونيجيريا)، ونزاعات أخرى حديثة (مالي).

- ووفقًا لما أقره المشاركون في حلقة العمل، تتضمن الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية: الأمن، والمأوى، وإعلاء الكرامة. كما تم التركيز أيضًا على أهمية تقديم المساعدات (التي لا تقتصر فقط على توفير مأوى). يجب أن تكون الاستجابة سريعة كي تضمن فعاليتها، كما أن هناك حاجة للاستثمار بهدف رفع قدرة المنظمات المحلية قبل وقوع أي أزمة.
- تحتاج المنظمات الإنسانية إلى التفاعل بشفافية مع جميع أطراف النزاع. على ألا يساعد هذا التفاعل في مساندة أحد أطراف النزاع (مبدأ الحياد).
- ينبغي أن يكون المقصود من "وصول المساعدة الإنسانية" هو وصول الأشخاص إلى السلع والخدمات الإنسانية، على أن يكون ذلك على الأقل بنفس كيفية وصول المنظمات الإنسانية للأشخاص.
- يجب أن تجري المنظمات الإنسانية دراسة حول الأساليب الابتكارية وتستخدمها من أجل إيجاد طريقة للوصول إلى المتضررين أو تعويضهم عن القصور في الوصول إليهم (مثل: تلقي آراء الأشخاص عبر الرسائل القصيرة، واستخدام الطائرات غير العسكرية بدون طيار).
- ينبغي أن توائم المنظمات الإنسانية عملها بحيث يتحول من الاستعداد إلى التعافي، وفقًا للظروف المحلية—ويتضمن ذلك ثقافة النزاع وديناميكياته—ويتم ذلك من خلال مشاركة السكان. وسيقود هذا الأمر إلى وجود التزام أكثر بالوقت وتحقيق استجابة أكثر تكيفًا، مما يساهم في إعلاء كرامة الأشخاص المتضررين.
- ومن أجل تعزيز الحماية والمساعدة الإنسانية، والسماح أيضًا بتعزيز المؤسسات الوطنية والتدابير الوقائية، ينبغي أن تزيد قوة الحوار القائم بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والحكومات فيما يتعلق بالتصديق على الأطر والصكوك الإنسانية الإقليمية، مثل اتفاقية كمبالا، وتطبيقها. ينبغي أن تصدق الدول على مثل هذه الصكوك وتعمل على تطبيقها، مع تفعيل إطار قانوني وسياسي على الصعيد الوطني يدعم العمل الإنساني.
- ومن العوامل الرئيسية التي تضمن إمكانية التواصل، كسب ثقة الأطراف في نزاع ما وكذلك ثقة السكان (حتى إن لم يكن هذا هو الشرط الوحيد). حيث إن رفض المشاركة في الحوار مع بعض الأطراف أو إظهار موقف غير محايد يتسبب مباشرة في إضعاف التواصل.
- ينبغي أن تستغل المنظمات الإنسانية آليات تنسيق المدنية العسكرية بشكل أفضل.
- ينبغي أن تتجنب الجمعيات الإنسانية تشجيع المشردين على الاحتشاد في المخيمات، كلما أمكن ذلك، من خلال توفير أماكن بديلة لتقديم المعونة، مثل توفير الدعم بالمجتمعات المضيفة.

أقر هذا الملخص الرؤساء المشاركون للفريق التوجيهي الإقليمي المعني بالمشاورة الإقليمية للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) لغرب ووسط أفريقيا (السيد لويس سيرج تيو /حكومة كوت ديفوار والسيد لوران تشلو مونيمالي /حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية).

تم التصميم بواسطة وحدة التصميم البياني، إدارة شؤون الإعلام، الأمم المتحدة

ترجمة غير رسمية